في عام 2019، أصبحت قيرغيزستان أول دولة تمنح المواطنة لعديمي الجنسية المعروفين فيها.
الصورة: © UNHCR/ Chris De Bode

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

#أنا_أنتمي

ورقة معلومات:

اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية

هناك اليوم ملايين الأشخاص عديمي الجنسية حول العالم دون أي ذنب منهم. وهذا يعني أنه لا توجد أي دولة تعترف بهم كمواطنين لديها. وبينما يتم إحراز تقدم نحو إيجاد حلول لمسألة انعدام الجنسية والحد من نشوئها في العديد من البلدان، تستمر حالات جديدة من انعدام الجنسية في الظهور كل يوم.

ما هي اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؟

اتفاقية عام 1961 هي المعاهدة الدولية الرئيسية التي تحدد قواعد منح الجنسية وعدم سحبها من أجل تجنب نشوء حالات جديدة من انعدام الجنسية.

إنها أداة أساسية لتفادي حالات انعدام الجنسية وخفضها. وقد شهدت اتفاقية عام 1961 زيادة كبيرة في عدد الدول التي انضمت إليها خلال العقد الماضي.

يصادف عام 2021 مرور 60 عاماً على اعتماد اتفاقية عام 1961.

بالإضافة إلى اتفاقية عام 1961، فإن اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية تعتبر الاتفاقية الدولية التكميلية التي تحدد تعريف الشخص عديم الجنسية والأحكام الرامية لتحسين وضع الأشخاص عديمي الجنسية من خلال ضمان منحهم الحقوق والحريات الأساسية دون تمييز.

كم عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة الخاصتين بانعدام الجنسية؟

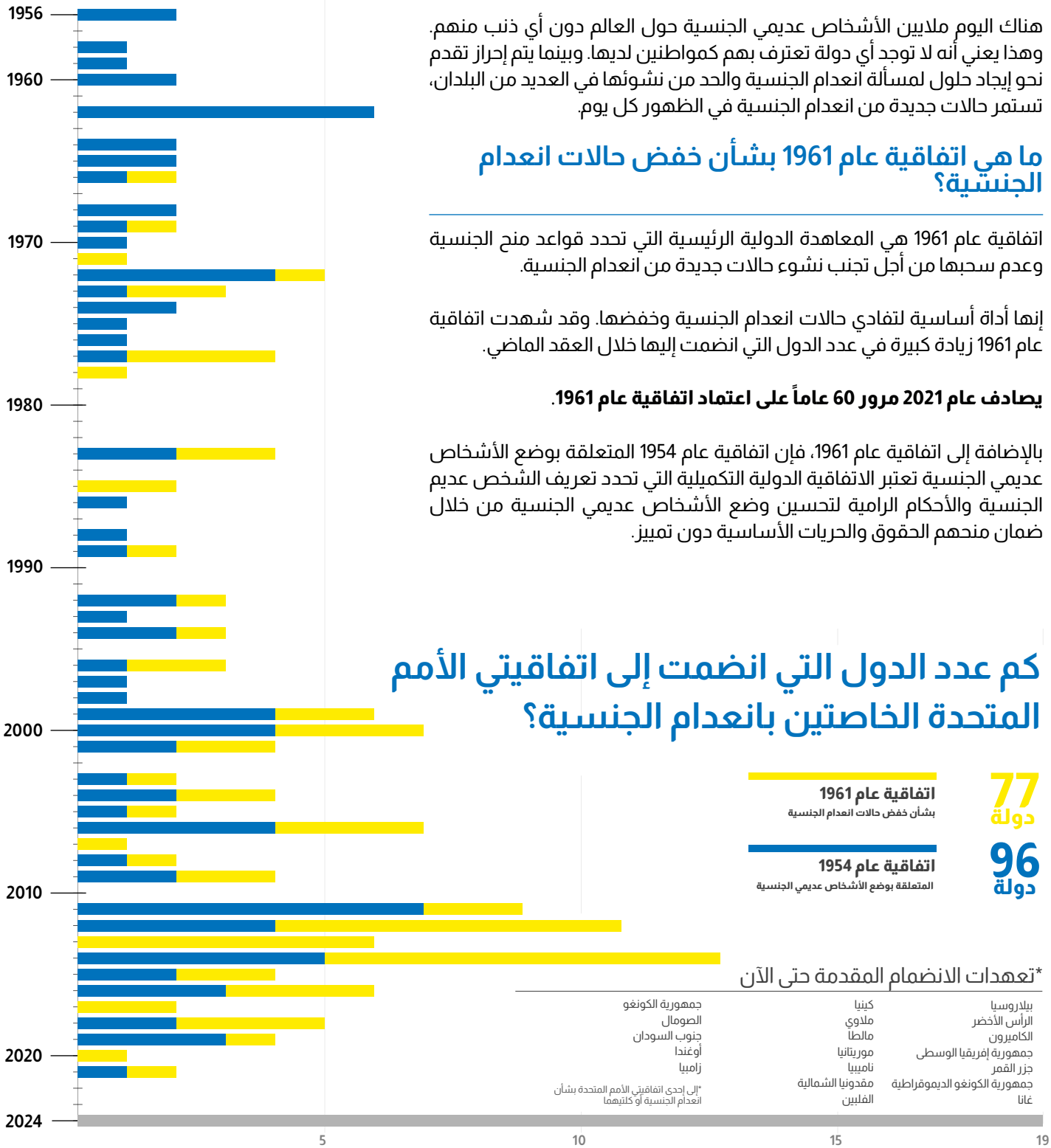

77 دولة
اتفاقية عام 1961
بشأن خفض حالات انعدام الجنسية

96 دولة
اتفاقية عام 1954
المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية

*تعهدات الانضمام المقدمة حتى الآن

بيلاروسيا
الرأس الأخضر
الكاميرون
جمهورية إفريقيا الوسطى
جزر القمر
جمهورية الكونغو الديموقراطية
غانا
كينيا
ملاوي
مالطا
موريتانيا
ناميبيا
مقدونيا الشمالية
الفلبين
جمهورية الكونغو
الصومال
جنوب السودان
أوغندا
زامبيا

*إلى إحدى اتفاقيتي الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية أو كلتيهما

ما هي الأحكام الرئيسية لاتفاقية عام 1961؟

تشتمل اتفاقية عام 1961 على 10 بنود توفر ضمانات على الدول تنفيذها من أجل تجنب نشوء حالات انعدام الجنسية أو خفضها في أربعة مجالات رئيسية، وهي:

1. التدابير لتفادي انعدام الجنسية بين الأطفال.
2. تدابير لتفادي انعدام الجنسية بسبب فقدان الجنسية أو التخلي عنها.
3. تدابير لتفادي انعدام الجنسية بسبب الحرمان من الجنسية.
4. تدابير لتفادي انعدام الجنسية في سياق خلافة الدول.

في حال تطبيقها من كافة الدول، فسوف تساعد الضمانات المنصوص عليها في اتفاقية عام 1961 في ضمان عدم ولادة أي طفل دون جنسية وعدم اعتبار أي شخص بالغ عديم الجنسية، مما سيدعم في نهاية المطاف جهود القضاء على انعدام الجنسية.

لماذا من مصلحة الدول الانضمام إلى اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؟

إن الانضمام إلى اتفاقية عام 1961

- يعتبر وسيلة للدول لإظهار التزامها بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحصول على الجنسية.
- يمكّن الدول من معالجة الثغرات التي تنجم عن النُهج المختلفة لمنح الجنسية في جميع أنحاء العالم ومن تطبيق ضمانات مشتركة لتجنب نشوء حالات انعدام الجنسية، دون تقييد غير ملائم لقدرة الدول على تنظيم مسائل الجنسية.
- يساعد على عدم نشوء حالات النزوح من خلال تعزيز التمتع بالحق في الحصول على الجنسية، والحقوق المرتبطة بالمواطنة: إمكانية الوصول إلى فرص العمل القانوني، والتعليم، والرعاية الصحية، والتملك والتصويت، على سبيل المثال.
- يعزز الأمن والاستقرار الوطنيين من خلال تجنب الإقصاء والتهميش الناتج عن انعدام الجنسية.
- يشجع على المشاركة الكاملة للأفراد في المجتمع من خلال ضمان فرص الوصول إلى الحقوق والعمليات السياسية، وضمان الحق في دخول بلد ما والإقامة فيه دون قيد، من بين حقوق أخرى.

ما هي الاعتبارات التي ينطوي عليها الانضمام إلى اتفاقية عام 1961؟

ينطوي الانضمام إلى اتفاقية عام 1961 على التزام بضمان أن تتجسد الضمانات المحددة لتعزيز وحماية الحق في الحصول على الجنسية في التشريعات المحلية ذات الصلة. وقد يعني ذلك تبني إصلاحات لقوانين الجنسية - وهو تعهد يمكن للمفوضية أن توفر له المساعدة التقنية. بعد ذلك، لن يكون تنفيذ اتفاقية عام 1961 مكلفاً ولن يتطلب الكثير من العمل: يتم تطبيق الضمانات في أغلبها تلقائياً، تماماً مثل العديد من الأحكام الأخرى القائمة في قوانين الجنسية. لن يكون هناك إجراءات أو هياكل باهظة الثمن.

أصبح مارك إريك الآن مواطناً في كوت ديفوار إثر قرار قضائي يمنح الأمل لسواه من الأطفال اللّقطاء المعرضين لخطر انعدام الجنسية.

الصورة: © UNHCR/ Mark Henley

يمكن الاطلاع على النص الكامل لاتفاقية عام 1961 وبنودها العشر هنا:

نص الاتفاقية

يمكن الاطلاع على نحو أكثر تفصيلًا على مضمون اتفاقية عام 1961 هنا:

الكتيّب